

وزير السياحة لـ «الوطن»:

لم نستلم أي طلبات من شركات فرنسية للعمل في سورية

الوطن

بين وزير السياحة محمد رامي مارتيني أنه وحتى تاريخه لم تتقدم أي شركة أو مجموعة فنادق فرنسية بطلب لإقامة أو تشغيل فنادق في البلاد، مضيفاً: نرحب بوجود أي شركة ترغب بالاستثمار في سورية ومستعدون لتقديم كل الدعم والتسهيلات لها.

وأوضح مارتيني حول ما تم تداوله عن عزم مجموعة فنادق فرنسية بافتتاح فنادق في سورية بأنه لا يوجد أي طلب رسمي قدم للوزارة، مؤكداً أن أي شركة ترغب في العمل في مجال الفنادق تحتاج الحصول على موافقة من وزارة السياحة، وأن يتم تسجيلها أصولاً لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وتوقع مارتيني أن يكون دور الشركة المذكورة إذا صحت النيات في مجال الإدارة، لكون الفندقين الذين تم الحديث عنهما والذات تعود ملكيتهما لشركة محلية، من المتوقع أن يتم افتتاح أحدهما في ربيع عام ٢٠٢٠، والفندق الثاني بعد ٧ أشهر من الآن، منوها بقيامه منذ شهرين بزيارة إلى الفندقين للاطلاع على الأعمال المنجزة.

وكانت مواقع التواصل الاجتماعي تناولت أخباراً تضمنت إعلان «مجموعة فنادق لوفر» الفرنسية عن عزمها بافتتاح فندقين قريباً في سورية من سورية ٤ نجوم، أحدهما في منطقة المزة والآخر وسط دمشق، أولهما بسعة ٢٢٠ سريراً ومساحته ٧,٤٤٩ متراً مربعاً، وسيكون جاهزاً للخدمة في حزيران عام ٢٠٢٠.

والثاني من سورية ٤ نجوم، وتبلغ طاقته الاستيعابية ٢٠٦ أسرة، ومساحته ١٠,٠٧١ متراً مربعاً، وسيتم دخوله في الخدمة مطلع ٢٠٢٠.



أطباء استخدموا بطاقات تأمين لمرضى دون علمهم

زيود لـ «الوطن»: لجنة سوء الاستخدام استردت مبالغ كبيرة

تغطيات كهذه وخدمات لوليصة القطاع الإداري تباع بضعفي أو ثلاثة أضعاف وفق آلية احتساب البديل، لافتاً إلى إحصائية المديرية في العام ٢٠١٨ والتي بلغت فيها قيمة بدلات التأمين الصحي ٦,٧ مليارات ليرة، على حين بلغت المطالبات ٩,٩ مليارات ليرة.

وأكد زيود ضرورة معالجة المعوقات والصعوبات وإيجاد بيئة عمل صحية وصحيحة وبيئة قانونية وتشريعية وبيئة برمجية تربط جميع أطراف العملية التأمينية، إضافة إلى أتمتة جميع الأعمال وتوافر الكادر الإداري والفني ومصادر التمويل المستدامة ليمتد ردم الهوة ما بين البديل والغطاء التأميني والتفكير لجهة إنشاء خلق جديد يعمل تحت مظلة الحكومة، والتوجيه لتأمين العائلات (الزوجة والأولاد) وتأمين المتقاعدين للوصول لمرحلة لاحقة تفكر تأمينياً إستراتيجياً لتأمين المواطنين السوريين كافة.

وعن السبب في حصول السورية لتأمين، مديرية التأمين الصحي، على النسبة الأكبر من مخففة التأمين الصحي بالسوق التأمينية السورية، اعتبر زيود أن ذلك يعود لحسن الاستقبال والعناية والإيفاء بالالتزامات والمعالجة ضمن حدود الصلاحية والإمكانية والشروط العقدية إضافة إلى السرعة بالتسديد للشركات ومن خلاله لمرؤدي الخدمات على مختلف أنواعها.

ويبين أن فعالية أداء شركات إدارة النفقات الطبية يتمايز من شركة لأخرى تبعاً لمعايير ومحددات مختلفة وكثيرة يتم التقييم للشركات على أساسها أهمها رضى المؤمن له.

وأشار زيود إلى أنه يتم العمل على تطوير مشروع التأمين من خلال لجنة وزارية تجتمع بشكل دوري ومننظم وعن هذه اللجنة أنبثقت لجان متفرعة تقوم باجتماعات وورش عمل تعنى بمعالجة ملف التأمين الصحي ووضعها على السكة الصحية.

وخاصة المشافي لجهة الأسعار المحددة والتي ينظرهم أصبحت اليوم في ضوء زيادة الأسعار غير كافية.

ولفت مدير التأمين الصحي إلى أنه رغم الأوضاع والظروف والأحداث الأمنية والحرب على سورية استمر تقديم خدمة التأمين الصحي حتى بالمناطق الساكنة وفي أشد الظروف وأساء الحالات بحسب الإمكانيات المحدودة والشروط العقدية المحددة، مضيفاً: وتم التوجيه لشركات إدارة النفقات الطبية للتصدي لذلك لكي تصبح بطاقة التأمين الصحي سارية المفعول على كامل الجغرافيا السورية والعمل على المعالجات بشكل لحظي وفوري من خلال جميع وسائل الاتصال المتاحة.

ويبين زيود أن قيمة الخدمات المقدمة خلال العام ٢٠١٨ في المشافي بلغت ٣,٢ مليار ليرة، على حين بلغت قيمة الأدوية الحادة المقدمة لمرضى التأمين ١,٥ مليار ليرة ووصلت قيمة الأدوية المزمنة المصروفة لهم نحو ١,٤ مليار ليرة، على حين بلغت قيمة التحاليل المخبرية الجراحة أكثر من ٣٣٦ مليون ليرة، وقيمة الصور والأشعة أكثر من ٢٤٧ مليون ليرة.

وأكد زيود أن التأمين الصحي يعقل وفكر الحكومة، وتوجيه الحكومة للمؤسسة بالاستمرارية وبدعم مشروع التأمين الصحي بشكل دائم ومستمر للنهوض به وتقديم الخدمة التأمينية مستحقها حيث يتم دعم القسط سنوياً بمبلغ ١٠٠٠٠/ل. س عن كل مؤمن له بالقطاع الإداري.

وتابع: كي تكون أكثر إنصافاً هذا المشروع قدم الشيء الكثير ومازال يقدم من خدمات وتغطيات، وهذا لا بد من التنويه وبشكل أساسي إلى الفجوة العميقة ما بين البديل وما هو مقدم كغطاء تأميني، واليوم كقراءة سريعة ونظرة أولية للإيراد قياساً بالإلتزام يتوضّح لنا ما تحدثنا عنه، وللعلم



دفعت المؤسسة ١٠ مليار ليرة وحصلت على ٦,٧ مليارات عام ٢٠١٨

مخابر-أدوية موصوفة)، بنسبة تحمل ٢٥٪ من كل إجراء، على حين الأدوية المزمنة ١٢ زيارة بنسبة تحمل ٢٥٪.

وأشار زيود إلى وجود الكثير من التحديات والمعوقات والصعوبات التي اعترضت مشروع التأمين الصحي وحسن سيرته وتطوره وبشكل المناسب والمطلوب منها ما يتعلق ببيئة العمل الداخلية ومنها ما يعود لعوامل خارجية ومنها على سبيل الذكر لا الحصر ارتفاع جميع القيم والكلف المالية للخدمات الصحية المقدمة وعزوف

قاموا بسوء الاستخدام.

ويبين زيود أن تعداد العاملين المؤمن لهم يتراوح بين ٦٠٠ إلى نحو ٦٥٠ ألفاً موضحاً أن التأمين الصحي للقطاع الإداري كان استجابة لحاجة شريحة واسعة سواء لجهة الكم أو النوع من العاملين للحصول على خدمات صحية وطبية، ولكون هذه الشريحة لم تكن لديها أي طبابة تذكر، إلى جانب الوضع الضاغط من ناحية الأمور المالية والحياتية والمعيشية، فتم توجيه إصدار بوليصة التأمين الصحي التي تضمنت عند بدء الإصدار في عام ٢٠١٠ عدداً من التغطيات شملت في المشفى خدمات بحد مالي ٢٥٠ ألف ليرة أو اللبدال التي تعتبر مخففة فقط بعد حادث، وشيكات إكليلية فقط من ضمن الحد المالي للبدائل ٥٠٠٠٠ ليرة، وبالنسبة للتغطيات خارج المشفى كانت بحد ٥٠٠٠٠ ل. س. و١٢ زيارة لكل إجراء والأمراض المزمنة كانت مقتصرة على ضغط - سكري- ربو فقط، ومضيفاً: وسعيًا من المؤسسة لتلبية الاحتياجات الصحية للمؤمن لهم تم تعديل التغطيات في العام ٢٠١٥ لتصبح التغطيات في المشفى بحد مالي ٣٠٠ ألف ليرة بعدد زيارات مفتوح وبنسبة تحمل ١٠٪ على ألا تتجاوز ١٥٠٠ ل. س. كحد أقصى، وبالنسبة للتغطيات خارج المشفى كانت بحد ٥٠٠٠٠ ل. س. و١٢ زيارة لكل إجراء، وبنسبة تحمل على الأشعة والمخابر والأدوية الموصوفة ١٠٪ والأدوية المزمنة ٢٠٪ وزيارة الطبيب ١٠٪، وتابع: استمر الأمر حين تم تعديلها مرة ثانية في العام ٢٠١٧ فأصبحت التغطيات في المشفى بحد مالي ٥٠٠ ألف ليرة سنوياً بعدد زيارات مفتوح وبنسبة تحمل ١٠٪، وبالنسبة للتغطيات خارج المشفى الحد المالي ٥٠٠٠٠ ل. س. يضاف مبلغ ٢٥٠٠٠ للمؤمن الذي لديه أدوية مزمنة، وعدد الزيارات ١٢ زيارة لجميع الإجراءات الخارجية (طبيب - أشعة -

محمد ركان مصطفى

كشف مدير التأمين الصحي في المؤسسة العامة السورية للتأمين الدكتور نزار زيود عن ضبط المديرية للكثير من حالات سوء الاستخدام وإحالتها إلى لجنة سوء الاستخدام في المؤسسة، مبيّناً أن أغلبها بحق أطباء لقيامهم بمخالفات كإدخال رقم البطاقة دون علم المؤمن له، أو لقيامهم بكتابة أدوية زيادة على احتياج المريض، أو كتابة تشخيصات وهمية أو من خارج اختصاصهم، إضافة لحالات سوء استخدام قام بها بعض المؤمن لهم.

وأكد زيود اتخاذ عقوبات بحق مقدمي الخدمة المخالفين منها الإيقاف عن تقديم الخدمة، والفصل من الشبكية، إضافة لاسترداد المبالغ عن الشهر المرتكب فيه المخالفات عن شركات إدارة النفقات الطبية، وإعلام النقابة التي يتبع لها مقدم الخدمة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، وبالنسبة للمؤمن لهم المخالفين بين أنه تم إيقاف بطاقتهم وإعلام مديرية الرقابة الداخلية في الجهة التي يعمل لديها، وفي بعض الحالات التي كانت المخالفات واضحة ومبيّنة تمت إحالتها للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

وأوضح زيود أن المؤسسة شكلت لجنة لسوء الاستخدام على خلفية كثرة الشكاوى الواردة على مقدمي الخدمة وعزوف الكثير منهم عن الاستقبال تحت ذرائع وحجج متعددة، إلى جانب قيام مرؤدي الخدمة بتقاضيات مبالغ إضافية شكلت عبئاً مالياً على العاملين المؤمن لهم، وابتعاد البعض عن مبدأ التأمين الصحي بأنه لن يحتاج وليس للرابح، مبيّناً أن تشكيل اللجنة قلل من حالات تلاعب مرؤدي الخدمة الذين يعتبرونها استفادة مشروعة، مؤكداً أن اللجنة قامت باسترداد مبالغ كبيرة من جميع الأطراف ممن

معرض دمشق الدولي يختم فعالياته بـ ١,٩ مليون زائر

باصات النقل الداخلي نقلت مليون شخص.. ٢٦٥ ألفاً انتقلوا بالقطار

راما محمد

اختتم معرض دمشق الدولي فعالياته بدورته الـ ٦١ الأولى من أسس بعدد زوار وصل إلى مليون و٤٦٢ ألف زائر، وكشف مدير شركة النقل الداخلي بدمشق وريفها سامر حداد لـ «الوطن» أن باصات الشركة نقلت خلال أيام المعرض بدءاً من اليوم الثاني وحتى آخر أيام المعرض نحو مليون زائر.

وبين حداد أن الشركة كانت قد خصصت ١٥٠ باصاً لنقل الزوار من مراكز توزعت في دمشق وريفها إلى مدينة المعارض، مشيراً إلى أن الأيام الثلاثة الأخيرة من المعرض شهدت إقبالاً كبيراً للزوار ما اضطر الشركة لاستخدام العدد الاحتياطي لديها والمقدر بـ ٤٠ باصاً إضافياً إلى جانب الباصات التي خصصتها الشركة لنقل الزوار بشكل أساسي. وأكد حداد أن عملية نقل الزوار بباصات الشركة استمرت حتى ساعات متأخرة ليلاً بشكل يومي، إلا أنه في اليوم الثامن والتاسع والعاشر من أيام المعرض استمر العمل حتى الساعة الثانية صباحاً، مشيراً إلى أن الخدمة التي قدمتها الشركة أيضاً تضمنت تأمين نقل زوار المعرض بواسطة القطار من مراكز الانطلاق المحددة للباصات إلى محطة القدم، كما قامت بنقل الركاب من محطة المعارض للوصول باتجاه المعرض.

وبيّن مدير الشركة وجود بعض المناطق التي لم تكن خدمة الباصات لنقل الزوار مثل بعض المناطق في الريف الشمالي كالحسينية والأشرفية، مضيفاً: لذلك جرى العمل من خلال باصات الشركة على إعادة الزوار إلى وجهتهم في تلك المناطق البعيدة.

بدوره بيّن مدير فرع دمشق للخطوط الحديدية رضوان تكريتي أن عدد الزوار الذين نقلهم قطار معرض دمشق الدولي المنطلق من محطة القدم وصل حتى آخر أيام المعرض إلى أكثر من ٣٦٥ ألف راكب، وذلك عبر ٣١٠ رحلات، وذلك بمعدل رحلة كل ٤٥ دقيقة من محطات القدم والمعارض في آن واحد. ونفى تكريتي وجود أي عقبات في عملية النقل، مضيفاً: الأمور جرت بشكل سلس ولم يحدث ما يعكر صفو الرحلات، منوها بعدم وصول أي شكوى بخصوص عملية النقل.

نقص بالأدوية والأجهزة في المشافي.. ومنظمات دولية مثل الصحة العالمية تساعد في توفيرها

نوفل لـ «الوطن»: حتى ٢٠ بالمئة تسرب الأطباء وسورية بحاجة بكل اختصاص ٢٥٠٠ طبيب

محمد منار حميجو



وشدد نوفل على ضرورة التوجه نحو شراء الدواء الوطني شريطة أن يكون تحت المراقبة باعتبار الأفضل كما أنه هو الأرخص. لافتاً إلى أن الدواء الأجنبي أحياناً غير مضمون فمثلاً يتم تغيير التاريخ على عبب الأدوية وبالتالي يحتاج إلى رقابة صحية من وزارة الصحة حتى لا يدخل أي دواء إلى سورية.

ورأى نوفل أن المشكلة حالياً بالنسبة لصناعة الدواء الوطني التسعير بأن يأخذ سعره الحقيقي بما يتناسب مع المادة الأولية، معتبراً أن الأسعار التي تطرحها الوزارة لا يمكن ألا تتوافق مع سعر المادة الأولية باعتبار أن الدواء الجيد يحتاج إلى سعر حقيقي وهذا يحتاج أن تدعم الوزارة الدواء كما يتم دعم الخبز. وأضاف نوفل: لا يمكننا أن نقول إن وزارة الصحة مقصرة لكن هناك وضع حرج جداً وهو الحصار الموجود على الدواء وصعوبة جلبه إضافة إلى سعره في الخارج وبالتالي هي في وضع لا تحسد عليه، موضحاً أن الموضوع

اعتبر الرئيس الفخري لرابطة الطب الشرعي في نقابة الأطباء حسين نوفل أن هناك مشكلة في توافر الأدوية في المشافي والتجهيزات وهناك نقص فيها، مشيراً إلى أن هناك منظمات دولية مثل الصحة العالمية تساعد في توفير الأدوية.

وفي تصريح لـ «الوطن» أوضح نوفل أن وجود لجنة واحدة مركزية لشراء الأدوية أحياناً لا تغطي كل متطلبات المشافي وإذا تمت تلبيةها تكون متأخرة رغم أن هناك أدوية إسعافية لا يجوز التأخير في توفيرها، تنقص عن المشافي، مؤكداً أن هناك مشافي تحصل على أدوية أكثر من أخرى فمثلاً الأسد الجامعي لا يمكن معاملته كباقي النقيس لأن الأول بحاجة إلى أدوية أكثر.

ورأى نوفل أن وجود لجنة شراء مركزية لكل سورية ليست منطقية ولا صحيحة، مشدداً على ضرورة إعطاء كل مشفى باعتباره هيئة عامة مستقلة صلاحيات أن يشتري احتياجاته وإلا ما الفائدة من وجود هذه الهيئات إذا لم تكن لها صلاحية أن يكون لها لجنة شراء أدوية ومن ثم محاسبة هذه اللجنة في حال كان هناك أخطاء أو حالات فساد.

ويبين نوفل أنه كان سابقاً في كل وزارة فيها خدمات صحية وطبية لجنة شراء إلا أنه تم توحيدتها في لجنة مركزية لأنه تم اكتشاف أن هناك فساداً في بعض اللجان وذلك أن المادة ذاتها يتم شراؤها بأكثر من سعر نتيجة تعدد هذه اللجان، مضيفاً: هذا لا يبرر إلغاء اللجان وتشكيل لجنة مركزية رغم أنه من هذه الناحية وهي توحيد السعر يعتبر إيجابياً لكن هناك تبعات سببت على وجود لجنة واحدة منها تأخير المواد على بعض المشافي وبعضها لا يتحقق ما يطلبه.

كلام رسمي جداً

الضابطة العدلية الزراعية تنفذ جولات

على الصيدليات للتأكد من عبوات المبيدات

إشارة لما نشرته صحيفة «الوطن» بعدد رقم ٣٢٠٢ تاريخ ٣١/٧/٢٠١٩ تحت عنوان: «بقرة مصابة بداء الكلب في المسلخ البلدي بالقنيطرة.. أدوية زراعية مغشوشة وديمة الفاعلية»، تبين الآتي:

فور ورود بقرة بعمر السنة إلى المسلخ البلدي في خان أرنية وبعد الكشف عليها من قبل الطبيب البيطري المشرف شك بإصابتها بداء الكلب وعلى الفور قام الطبيب بالاستعانة برئيس فرع نقابة الأطباء البيطريين ورئيس دائرة الصحة الحيوانية ورئيس دائرة الإنتاج الحيواني وبعد الإجماع على إصابتها بداء الكلب تم إبلاغ مدير الزراعة والذي قام بتأمين مستلزمات إتلافها صحياً حيث تم إعدامها داخل حفرة جهزت مسبقاً وتم دفنها بالحفرة بعقم يمنع الحيوانات الشاردة من نبشها وتم تعقيم السيارة الناقلة لها بشكل فني.

وبما يتعلق بالأدوية الزراعية المغشوشة والديمة الفاعلية فإن الضابطة العدلية في مديرية الزراعة تنفذ جولات على الصيدليات الزراعية للتأكد من أن عبوات المبيدات مختمة أصولاً وعليها لصق نقابة المهندسين الزراعيين وفق الأنظمة والقوانين كما تقوم الضابطة العدلية بجولات مشتركة مع دائرة حماية المستهلك ويتم أخذ عينات مبيدات زراعية التحليل في المخبر المركزي لوزارة التجارة الداخلية للتأكد من فعاليتها ومطابقتها للمواصفات، وكما يتم استقبال شكاوى الأخوة الفلاحين ويتم التعامل معها وفق القوانين والأنظمة، علماً أن العديد من الأخوة الفلاحين يستخدمون المبيدات الزراعية بشكل غير فني ولغير الآفة الموصى باستخدام المبيد المخصص لها ولا يقومون بزيارة الفنيين للاستشارة والحصول على الرأي الفني الصحيح.

مدير المكتب الصحفي

فايز العسود